

**AFRICAN UNION**  
الاتحاد الأفريقي



**UNION AFRICAINE**  
**UNIÃO AFRICANA**

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700  
Website: [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الحادية عشرة  
أكرا، غانا، 25-29 يونيو 2007

-

EX.CL/363 (XI)

تقرير  
المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

-

## تقرير المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

### مقدمة:

- 1- طلب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بموجب مقرره رقم Assembly/AU/Dec.144 (VIII) الصادر في يناير 2007 حول تقرير المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لعام 2006 من "اللجنة الفرعية للهياكل التابعة للجنة الممثلين واللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية القيام في أقرب وقت ممكن بدراسة مشروع هيكل مكتب سجل المحكمة والأجور والمزايا المقترحة لأعضاء المحكمة وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الصدد للجنة الممثلين كما قرر المؤتمر تطبيق توصيات لجنة الممثلين فوراً وبصورة مؤقتة في انتظار القرار النهائي الذي ستتخذه أجهزة صنع السياسات خلال الدورة العادية المقرر عقدها في يوليو 2007.
- 2- وبمقتضى نفس المقرر، طلب المؤتمر أيضاً من المفوضية، وبالتعاون الوثيق مع المحكمة الأفريقية، إشراك البلد المضيف، جمهورية تنزانيا المتحدة على نحو نشط في العملية بغية الإسراع بتنصيب المحكمة في مقرها بأروشا.
- 3- وفي النهاية، طلب المؤتمر كذلك من المفوضية إعداد تقرير حول تنفيذ هذا المقرر خلال الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي في شهر يوليو 2007.
- 4- يأتي هذا التقرير تكملة لتقرير المفوضية حول المسألتين التاليتين وهما موافقة اللجنة الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين وهذه اللجنة نفسها على مشروع هيكل مكتب أمن سجل المحكمة ومشروع المقرر المتعلق بنظام الأجور والمزايا للعاملين بالمحكمة من ناحية، وبمقر المحكمة من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

### أولاً: الموافقة على مشروع مكتب سجل المحكمة ومشروع المقرر المتعلق بنظام الأجور لأعضاء المحكمة:

- 5- تمشياً مع المقرر رقم Assembly/AU/Dec.144(VIII) المذكور أعلاه والصادر عن المؤتمر في يناير 2007، اجتمع مكتب اللجنة الفرعية والمعنية بالهياكل والتابعة للجنة الممثلين الدائمين في 5 فبراير 2007 تحديد موعد للنظر في مشروع الهيكل ونظام الأجور المقدمين من قبل المحكمة ليوم 19 مارس 2007، باعتبار أن مفوضية الاتحاد الأفريقي كانت قد أثارت مشكلة التأخير في ترجمة الوثائق ذات الصلة. غير أن ذلك الاجتماع لم ينعقد.
- 6- خلال الدورة الرابعة للمحكمة التي انعقدت في أديس أبابا بإثيوبيا من 19 إلى 28 مارس 2007، أحيطت المحكمة علماً بأن اجتماع اللجنة الفرعية للهياكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين سيعقد أخيراً في 2 إبريل 2007، إلا أن ذلك الاجتماع أيضاً لم ينعقد.

<sup>1</sup> جدير بالذكر أن البروتوكول الخاص بإنشاء المحكمة دخل حيز التنفيذ في 25 فبراير 2004؛ وأن الأعضاء الأولين تم انتخابهم من قبل المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في الخرطوم بالسودان في يناير 2006؛ وأنهم قاموا بتأدية اليمين وتسلموا مهامهم في تاريخ 2 يوليو 2006 خلال اجتماع مؤتمر الاتحاد الذي انعقد في بانجول بجمهورية غامبيا.

- 7- وفي 3 إبريل 2007، بحث تقدم رئيس المحكمة برسالة إلى رئيس اللجنة الفرعية للهيكل، معبراً فيها عن قلق المحكمة من التأخير في النظر في وثيقتي المحكمة اللتين سبق ذكرهما، وطالباً منه عقد الاجتماع المقترح في أقرب وقت ممكن.
- 8- وأخيراً انعقد الاجتماع في 2 إبريل 2007، بحضور وفد من المحكمة جاء لتقديم الوثيقتين والدفاع عنهما. وقامت اللجنة الفرعية للهيكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين باعتماد التوصيات التي تضمنها تقرير قدمته فيما بعد إلى لجنة الممثلين الدائمين.
- 9- وفيما يخص هيكل مكتب أمن سجل المحكمة، توصي اللجنة الفرعية بإلغاء عدد كبير من المناصب (32 من مجموع 78 منصباً مقترحاً) وخفض درجات التعيين لمعظم المناصب المندرجة ضمن الفئة المهنية وكذلك دمج العديد من الخدمات معاً.
- 10- وفيما يتعلق براتب رئيس المحكمة، فقد اقترح هذا الأخير ضرورة مطابقته مع راتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. غير أن اللجنة الفرعية أوصت - بدلاً من ذلك بمواءمته مع رواتب المفوضين بمفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 11- وبالنسبة لنظام الأجور لبقية أعضاء المحكمة، أوصت اقترحت اللجنة الفرعية باعتماده على نحو ما قدمته المحكمة.
- 12- وفي 16 مايو 2007، وجه رئيس المحكمة خطاباً لرئيس لجنة الممثلين الدائمين ونسخة منه لغرض العلم إلى رئيس اللجنة الفرعية للهيكل، بموجبه سلم وثيقة تضمنت ملاحظات وفد المحكمة حول توصيات اللجنة الفرعية. وقد نقلت الوثيقة المذكورة ترحيب المحكمة بما قدمته اللجنة الفرعية من توصية باعتماد نظام الأجور لأعضاء المحكمة العاملين على أساس غير متفرغ إلا أنها اقترحت العودة إلى الاقتراحات الأولية التي قدمتها المحكمة فيما يخص هيكل مكتب أمين سجل المحكمة وراتب رئيسها وفي الرسالة نفسها، طلب رئيس المحكمة من رئيس لجنة الممثلين الدائمين أن يقوم على جناح السرعة بتحديد موعد لاجتماع يكرس لدراسة وثيقتي المحكمة لكي تتمكن من البدء في تعيين العاملين في مكتب أمين سجل المحكمة والحصول على أساس الأجور أعضاء المحكمة. كما طلب الرئيس دعوة وفد المحكمة إلى هذا الاجتماع ليقوم بتوضيح مختلف مناصب المحكمة. كما طلب الرئيس دعوة وفد المحكمة إلى هذا الاجتماع ليقوم بتوضيح مختلف مناصب المحكمة.
- 13- تمكنت لجنة الممثلين الدائمين فقط من عقد اجتماع في 25 يونيو بأكرا ، غانا للنظر في تقرير اللجنة الفرعية للهيكل. وأجازت التوصيات التي قدمتها اللجنة الفرعية، بما يشمل الهيكل المقترح لمكتب أمين سجل المحكمة ونظام الأجور والمزايا الواجب منحها لأعضاء المحكمة.

### ثانياً: مقر المحكمة:

- 14- عقب المقرر Assembly/AU.Dec. 144(VIII) المذكور أعلاه والصادر عن المؤتمر في يناير 2007، أعلنت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية تنزانيا المتحدة مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال مذكرة شفوية بتاريخ 14 فبراير 2007 ، أن تنزانيا مستعدة لاستضافة زيارة وفد المحكمة ولتوقيع اتفاقية المقر بصورة نهائية من أجل تسهيل تنصيب المحكمة في أروشا. وفي الوقت ذاته،

طلبت الوزارة من المفوضية أن تطلعها على ملاحق مشروع اتفاقية المقر قبل وصول الوفد.

- 15- في رسالة مؤرخة في 16 فبراير 2006، طلب رئيس المحكمة من المفوضية أن ترسل إلى المحكمة رسمياً مشروع اتفاقية المقر وملاحقها المذكورة في المذكرة الشفوية. كما أشار إلى أن المحكمة ترغب في الحصول على نسخة من تقرير البعثة التي أوفدها المفوضية إلى تنزانيا في أغسطس 2006 بشأن مقر المحكمة.
- 16- وفي خطاب بتاريخ 27 فبراير 2007، أرسل مدير مكتب رئيس المفوضية إلى المحكمة مشروع اتفاقية المقر وتقرير بعثة المفوضية في أغسطس 2006.
- 17- في تلك الأثناء، ومن خلال مذكرة شفوية بتاريخ 23 فبراير 2007، أبلغت تنزانيا في أديس أبابا المفوضية باقتراح للحكومة التنزانية مفادها أن تتم البعثة برئاسة رئيس المحكمة يمكن إيفادها خلال الأسبوع الأول من مارس 2007. وطلبت السفارة أيضاً إخطارها بالموعد المحددة لذلك.
- 18- وبعد تبادل العديد من المراسلات، تم الاتفاق على قيام البعثة بالزيارة خلال الفترة من 14 إلى 18 مارس 2007. وفي النهاية، تمكن وفد المحكمة المكون من ثلاثة أعضاء من المحكمة ورفقة ثلاثة موظفين بالمفوضية من القيام بالمهمة في تلك الفترة المحددة. وعقب زيارة الموقع المقترح لإيواء مقر المحكمة المؤقت (وهو أحد الطوابق بالمركز الدولي للمؤتمرات في أروشا)، اعتبر وفد المحكمة أن المساحة المقترحة هي من الصغر بحيث لا تسمح بإيواء جميع الأقسام الأولية للمحكمة وطلب تخصيص مساحة أكبر لها.
- 19- خلال الدورة الرابعة للمحكمة التي انعقدت في أديس أبابا بإثيوبيا من 19 إلى 28 مارس 2007، طلبت المحكمة من رئيسها أن يرسل مذكرة إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بواسطة مفوضية الاتحاد الأفريقي تتعلق بمسألة وفاء مقر المحكمة باحتياجات مكتب أمن هذه الأخيرة بخصوص مقرها ومحل إقامة رئيسها وأماكن سكنى بقية أعضائها، فضلاً عن مكتب أمين سجلها.
- 20- بموجب رسالة مؤرخة في 5 إبريل 2007، أرسل رئيس المحكمة هذه المذكرة إلى رئيس المفوضية طالباً منه نقلها إلى الحكومة التنزانية. وإلى جانب قائمة الاحتياجات السابق ذكرها، طلبت المذكرة ضرورة التعجل بتوفير مبان لإيواء مقر المحكمة وأخرى لأماكن السكن للعاملين فيها في أسرع وقت ممكن؛ وضرورة إيفاد بعثة أخرى لتفتيش تلك المباني في شهر مايو 2007؛ وطلبت في النهاية أن تتعقد دورتها المقبلة المتوقع تنظيمها من 4 إلى 13 يونيو 2007، في مقرها في أروشا بتنزانيا.
- 21- وفي مذكرة شفوية مؤرخة في 17 إبريل 2007 وموجهة إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي مع نسخة للعلم، إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، دعت وزارة الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية تنزانيا المتحدة إلى قيام فريق رسمي من المفوضية والمحكمة بمهمة تفتيش للبني التحتية المقترحة لإيواء مقر المحكمة.
- 22- تم في نهاية المطاف إيفاد البعثة في يومي 2 و 3 مايو 2007. فالموقع الجديد المقترح لإيواء مقر المحكمة مناسب ويقع على بعد حوالي عشرة كيلومترات من مدينة أروشا في منطقة ريفية ولكن على الطريق الرئيسي بين أروشا ومطار

كليمنجارو الدولي. وتضم مجموعة المباني المقامة على تلك الأرض فندقاً يحتوي على عدد من الشقق والأجنحة. وأوضح الوفد التنزاني أن هذه المباني ستستخدم كمقر مؤقت للمحكمة وأن الموقع مخصص في الأصل لإيواء المقر النهائي للمحكمة وأن الهيكل الدائم سيتم بناؤه هناك. كما أشار الحكومة على استعداد إلى اقتناء أراضي مجاورة من أجل توسيع مساحة الأرض المخصصة للمحكمة وفقاً لاحتياجاتها. وأضاف أن الحكومة مستعدة لرصد الأموال اللازمة على الفور من أجل القيام بجميع عمليات الإصلاح كلما دعت الضرورة إلى ذلك بغية تكييف المباني القائمة مع الاحتياجات العملية للمحكمة. وقد سلم الوفد التنزاني إلى الرئيس مجموعة من خرائط الموقع وأرسل بعد ذلك مجموعة من صور الموقع إلى أمانة المحكمة.

23- وعقب تشاور أولى بين أعضاء المحكمة، أعلم رئيس المحكمة مفوضية الاتحاد الأفريقي بموجب رسالة مؤرخة 18 مايو 2007 بأن الموقع الجديد قد حظي بموافقة أعضاء المحكمة وأنهم يودون عقد الدورة التالية للمحكمة خلال الفترة من 4 إلى 13 يونيو 2007 في أروشا كي تتاح لهم فرصة زيارة الموقع وتأكيد قبولهم لهذا العرض.

24- وفي تلك الأثناء، بعثت وزارة الخارجية التنزانية، بمذكرة شفوية إلى المفوضية بتاريخ 21 مايو 2007 مرفقة بنسخة لغرض العلم إلى المحكمة، أعربت فيها عن قلقها إزاء تأخر مفوضية الاتحاد الأفريقي في الموافقة على البني التحتية المقترحة لإيواء مقر المحكمة. كما اقترحت وزارة الخارجية أيضاً أن يتم التفاوض والتوقيع على اتفاقية المقر خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو 2007 في دار السلام أو أديس أبابا.

25- وفيما يتعلق تحديداً باتفاقية المقر، قام أعضاء اللجنة المعنية بمقر المحكمة، خلال الجلسة الرابعة للمحكمة التي انعقدت في أديس أبابا بإثيوبيا من 19 إلى 28 مارس 2007، بالنظر في مشروع الاتفاقية الذي أعدته مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وأدخلوا عليه تعديلات كما قاموا بتحرير ملاحق تتضمنها النسخة الأولية. وتم استكمال مشروع الاتفاقية نهائياً في شهر إبريل 2007.

26- بموجب رسالة مؤرخة في 18 مايو 2007، أرسل رئيس المحكمة إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي مشروع اتفاقية المقر الذي أعدته المفوضية وأدخلت عليه المحكمة تعديلات وإضافات.

27- وفي مذكرة شفوية بتاريخ 6 يونيو 2007، بعثت مفوضية الاتحاد الأفريقي بمشروع إتفاقية المقر إلى حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بما في ذلك اقتراحات المحكمة وموافقتها على إبرام الاتفاقية وتوقيعها في أوائل شهر يونيو 2007.

28- وفي تلك الأثناء، أتيحت الفرصة لأعضاء المحكمة للقيام خلال يومي 9 و 10 يونيو 2007، بزيارة الموقع الجديد المقترح لإيواء مقر المحكمة، وكذلك المباني المقترحة لتكون مكاناً للسكن الرسمي لرئيس المحكمة. وخلال الدورة الخامسة للمحكمة والتي اختتمت في يوم 13 يونيو 2007 بأديس أبابا في إثيوبيا، أكد أعضاء المحكمة مجدداً موافقتهم على الموقع الجديد المقترح لإيواء مقر المحكمة بالشروط التي اقترحتها الوفد التنزاني في 3 مايو 2007. ووافقوا أيضاً على

العرض المتمثل في تخصيص مكان سكن مؤقت لرئيس المحكمة قاموا بزيارته في 10 يونيو 2007، وذلك في انتظار قيام الحكومة التنزانية على جناح السرعة ببناء منزل رسمي لرئيس المحكمة كما قد تعهد به الوفد التنزاني خلال الزيارة التي تمت في يومي 2 و 3 مايو 2007.

### ثالثاً: التقييم والتوصيات:

أ) الموافقة على مشروع هيكل سجل المحكمة ومشروع القرار بشأن نظام الأجور لأعضاء المحكمة.

29- أعربت المحكمة عن ارتياحها لأن اللجنة الفرعية للهيكل التابعة للجنة الممثلين الدائمين وهذه اللجنة نفسها قد تمكننا من الاجتماع أخيراً قبل دورات أجهزة وضع السياسات للاتحاد في يوليو 2007 لبحث الوثيقتين المقدمتين من قبل المحكمة ورفع التوصيات بشأنها. ورحبت المحكمة بصفة خاصة بموافقة لجنة الممثلين الدائمين على نظام الأجور لأعضاء المحكمة باستثناء رئيس المحكمة. وكذلك الأحكام الواردة في مشروع المقرر الذي قدمته المحكمة بخصوص البديل الخاص لنائب رئيس المحكمة وبديل العمل القضائي والمستحقات النظامية لأعضاء المحكمة.

30- غير أن المحكمة تعرب عن أسفها لأن اللجنة الفرعية للهيكل ولجنة الممثلين الدائمين تأخرتا في بحث الوثائق المقدمة إليهما رغم ما تكتسبه المسائل المتضمنة فيها من طابع عاجل اتخذ مؤتمر الاتحاد - إقراراً بذلك - المقرر رقم Assembly/AU.Dec. 144(VIII) المذكور في بداية هذا التقرير. وقد جعل هذا التأخر المحكمة في وضع تعذر عليها فيه أن تشرع في تعيين موظفين نظاميين لمكتب سجل المحكمة ولم يتوفر لديها أساس للأجور لأعضاء المحكمة رغم تخصيص مبلغ جزافي في الميزانية للمحكمة بخصوص عام 2007.

31- أخيراً، تأسف المحكمة لعدم موافقة لجنة الممثلين الدائمين على الاقتراح القاضي بوضع المحكمة على نفس مستوى الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي وتحديداً مفوضية الاتحاد الأفريقي، وبالتالي موازنة راتب رئيس المحكمة مع راتب رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وعلى الرغم من أن لجنة الممثلين الدائمين أوضحت أن التوصية التي تقدمت بها تشكل إجراء مؤقتاً، ريثما يتم - على وجه الخصوص - موازنة نظام الأجور لرؤساء أجهزة الاتحاد الأفريقي، فإن التوصية المذكورة تفوض بشكل خطير مبدأ المساواة بين الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية للمنظمة القارية ومبدأ التوازن المطلق بين هذه الهيئات الثلاث.

- 32- تعرب المحكمة عن تقديرها للجهود التي بذلتها حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة منذ شهر مارس 2007 من أجل توفير المباني الصالحة لتكون مقر للمحكمة ومكاناً لسكن الرئيس وأمين السجل ومن أجل كفاءة التعجيل بإبرام اتفاقية المقر.
- 33- ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه، رغم تلك الجهود، وبعد سنة من تولي أعضاء المحكمة مهامهم لم يتم تنصيب المحكمة بعد.
- 34- تطلب المحكمة من الحكومة التنزانية ومفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم اجتماع في أقرب وقت ممكن من أجل إبرام اتفاقية المقر وتوقيعها.
- 35- وتطلب المحكمة من الحكومة التنزانية أن تتخذ كافة الترتيبات اللازمة لتمكين رئيس المحكمة من الانتقال إلى مقر المحكمة في غضون الأسابيع القادمة، ولكي تنعقد الدورة القادمة للمحكمة في شهر سبتمبر 2007 بأروشا.

**AFRICAN UNION UNION AFRICAINE**

**African Union Common Repository**

**<http://archives.au.int>**

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2007

# Report of the African court on human and peoples' rights

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4475>

*Downloaded from African Union Common Repository*